المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

أحاديث الساعة 7-6

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لـ"المنعطف"

لو كان الإنسان ينتظر أن تكون هناك جنة لحقوق الإنسان.. لما كان هناك ملتقى حول حقوق الإنسان من أصله

4938/1-6-7

إذا كان المغرب يريد أن يكون شريكا في النقاشات العالمية.. فيجب عليه أن يتملك الإشكاليات الحقوقية والبنيات التحتية

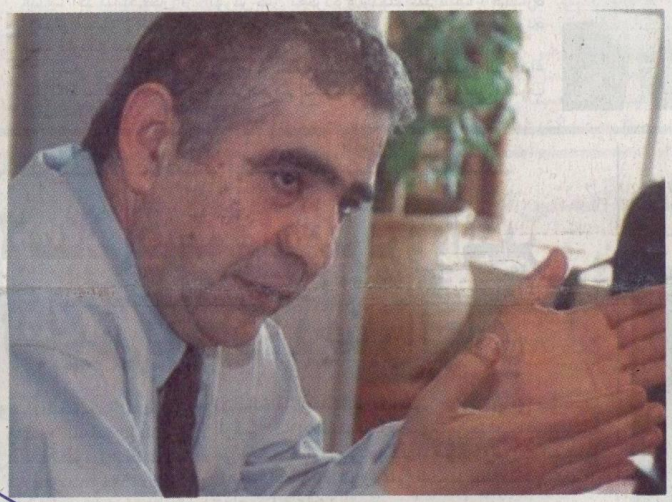

كان للمنعطف بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وعلى هامش المنتدى الثاني لحقوق الإنسان في مراكش لقاء مع الأستاذ إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمقر الجديد للمجلس، حيث سافر بنا في أجواء النسخة الثانية للمنتدى، وما تمخض عنها من خلاصات وتوصيات، راصدا أهم لحظات المحطة الحقوقية الدولية، وما تطرحه من مسؤوليات وتحديات جديدة ، على المغرب أن يبرهن من خلالها أنه جدير بموقعه الدولي في مجال صياغة قوانين حقوق الإنسان والمشاركة في صناعة الآليات.

ولأن الجلسة حقوقية بامتياز، فإنه لم يكن لتنتهي دون أن يفكك الأستاذ اليزمي العلاقة القائمة بين السياسي والحقوقي، لافتا إلى أن منظومة حقوق الإنسان تتجاوز في عمقها الحقوق السياسية المدنية، نحو أنماط أخرى من الحقوق، كالحق في الاستهلاك الجيد، والحق في التعلم، والحق في الغذاء...كلها، يؤكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "حقوق إنسان"، إلى جانب أفكار أخرى من قبيل النقاش العام حول التمويل الأجنبي للجمعيات، وعلاقات التكامل بين القوانين الوطنية والقوانين الدولية...

نتعرف عليها وعلى غيرها بالحوار (ص 7-6)

أحاديث الساعة

ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لـ"المنعطف"

لو كان الإنسان ينتظر أن تكون هناك جنة لحقوق الإنسان.. لما كان هناك ملتقى حول حقوق الإنسان من أصله

4938/1-6-7

إذا كان المغرب يريد أن يكون شريكا في النقاشات العالمية.. فيجب عليه أن يتملك الإشكاليات الحقوقية والبنيات التحتية

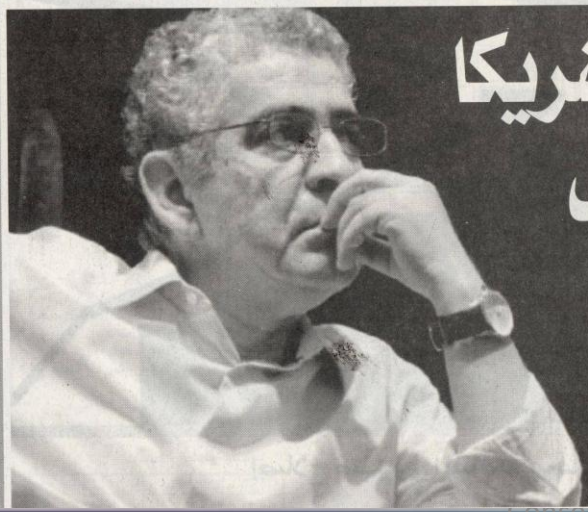

Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

كان للمنعطف بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وعلى هامش المنتدى الثاني لحقوق الإنسان في مراكش لقاء مع الأستاذ إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمقر الجديد للمجلس، حيث سافر بنا في أجواء النسخة الثانية للمنتدى، وما تمخض عنها من خلاصات وتوصيات، راصدا أهم لحظات المحطة الحقوقية الدولية، وما تطرحه من مسؤوليات وتحديات جديدة ، على المغرب أن يبرهن من خلالها أنه جدير بموقعه الدولي في مجال صياغة قوانين حقوق الإنسان والمشاركة في صناعة الآليات.

ولأن الجلسة حقوقية بامتياز، فإنه لم يكن لتنتهي دون أن يفكك الأستاذ اليزمي العلاقة القائمة بين السياسي والحقوقي، لافتا إلى أن منظومة حقوق الإنسان تتجاوز في عمقها الحقوق السياسية المدنية، نحو أنماط أخرى من الحقوق، كالحق في الاستهلاك الجيد، والحق في التعلم، والحق في الغذاء...كلها، يؤكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "حقوق إنسان"، إلى جانب أفكار أخرى من قبيل النقاش العام حول التمويل الأجنبي للجمعيات، وعلاقات التكامل بين القوانين الوطنية والقوانين الدولية...نتعرف عليها وعلى غيرها بالحوار التالي:

حاوره: عبدالنبي مصلوحي

حاوره: عبدالنبي مصلوحي

■■ حظي المغرب بتنظيم النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ..ما تقييمكم لهذا الملتقى المهم؟

■ صراحة، أنا شخصيا خرجت من هذه النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تشرف المغرب بتنظيمها بمجموعة من الملاحظات، أولها كثافة المشاركة، حيث توقعنا في البداية حضور حوالي خمسة آلاف شخص، وأعددنا هندسة لوجيستيكية على هذا الأساس، من حيث السكن والأكل، ليتجاوز الحضور الثمانية آلاف. ثاني ملاحظة، تتعلق بتنوع المشاركين، حيث حضر مشاركون من الأمم المتحدة، المجتمع المدني المغربي والدولي، خبراء، آليات ووكالات الأمم المتحدة، مؤسسات وطنية وبرلمانات، مؤسسات حكامة ضد الرشوة، مؤسسات إعلامية مختلفة...بمعنى سجلت الدورة تنوعا مهما...ثالثا، مضامين الرسالة الملكية التي تلاها وزير العدل، حيث طرحت خارطة طريق حقيقية لتوطيد و التأكيد على انخراط المغرب في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، حيث كان هناك انضمام لأليتين من آليات القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع إنشاء آلية الوقاية من التعذيب وسوء المعاملة خلال الأشهر المقبلة، مثلما كان هناك تأكيد واضح في الخطاب الملكي على مركزية المساواة والمناصفة، وهو ما يعني التصويت في هذا الباب على ثلاثة قوانين أساسية، قانون حول العمل المنزلي، قانون مناهضة العنف ضد النساء، مع إرساء هيئة المناصفة و محاربة كل أشكال التمييز ضد النساء....كذلك طرح الخطاب الملكي الوضع الحقوقي العالمي، وأكد على طموح افريقيا ودول الجنوب بصفة عامة، لتلعب دورا مهما في المحفل الدولي لحقوق الإنسان، وهذا اعتبره أنا شخصيا منعطفا تاريخيا في المسيرة الإنسانية والكونية لحقوق الانسان.

■■ ما هي الصعوبات التي واجهتكم في المجلس الوطني اثناء التحضير للمنتدى؟

■ طبعا ملتقى كهذا..و بهذا الكم من الحضور والتنوع، طبيعي أن تسجل فيه بعض الصعوبات، وهي التي مست بالفعل بعض جوانب المستوى التنظيمي نظرا لكثافة المشاركة، غير أن هذا الأمر بكل صعوباته وتعقيداته في بعض الأحيان، يمثل في عمقه تمرينا حقيقيا للوطن ككل، حيث أن مسلسل التحضير لهذا المنتدى على المستوى السياسي بالنسبة لمحتوى الورشات...هو مسلسل تكويني للمجلس ولكل الهيئات الوطنية و للمجتمع المدني المغربي كذلك، و حتى النقاش حول أرضية الورشات وتنظيم البرنامج يعد تكوينا في حد ذاته، بمعنى أن هذا المنتدى كان تأهيلا للمغرب ككل، دولة وحكومة ومجلسا وطنيا لحقوق الإنسان ومجتمعا مدنيا ومؤسسات وطنية، التي لعبت جميعها دورا معينا على المستوى العالمي.

إذن كانت هناك بعض الصعوبات النسبية أثناء التحضير، غير أنه بالإصرار و خطة العمل تمكننا من التغلب على كل المشاكل والمعيقات..حيث حرصنا وسهرنا على الجانب التشاركي في التحضير، ولهذا الغرض تم إنشاء لجنة دولية علمية، أعطت الخطوط العريضة للحدث، كانت كذلك ورشتان وطنيتين، واحدة في يونيو اشتغلت لثلاثة أيام...ثم لا يجب أن ننسى أن مكونات المجتمع المدني وصلت اليوم حسب آخر إحصاء الى حوالي 90ألف جمعية في المغرب، يعني يجوز أن ننسى هذا أو ذلك، ولكن هذا لا يعني أن ذلك كان متعمدا..هذه بعض المشاكل التي كما قلت تغلبنا عليها.

■■ سجل المشاركون انطباعات جيدة حول الجلسة الختامية..وأنتم في المجلس الوطني ما هي قراءتكم لهذه الجلسة؟

المنتدى كان تمرينا للمغرب ككل.. دولة وحكومة ومجلسا وطنيا لحقوق الإنسان ومجتمعا مدنيا ومؤسسات وطنية

■ مثلما كانت الجلسة الافتتاحية، كانت الجلسة الختامية، حيث اجتمع فيها العمق والعاطفة، كانت هناك عدة تدخلات تأثر لها الناس كثيرا، مثل تدخل سيدة سلالية خلفت مداخلتها صدى وتأثير كبيرين لدى المشاركين، الى جانب تدخلات أخرى، مثل تدخل أرملة شكري بالعيد، الى غير ذلك من المداخلات المؤثرة..التي ميزت الجلسة الختامية، على مستوى المضمون والعاطفة لما خلفته من تأثير...هذا بشكل عام.

ونحن لم نكن نرغب في تنظيم منتدى من أجل أن نسمي أننا نظمنا منتدى والسلام، لقد كان هدفنا تنظيم منتدى تكون له فاعلية..ولهذا هناك بعض المواعيد الأساسية خلال السنة المقبلة على المستوى العالمي حول تحديد أولويات التنمية ما بعد 2015، وهذا ورد بالرسالة الملكية، ومؤتمر القمة حول المناخ والبيئة خلال ديسمبر 2015، و كذلك، مسلسل تقييم نتائج مؤتمر بيجين وتحديد أولويات أخرى...إذن، الآن لدينا المعطيات كي نلعب كدولة بكل قواها المعنية، دورنا كاملا في هذه المواعيد بالتحالف مع دول الجنوب الأخرى.

■■ ما هي دلالات احتضان المغرب لهذا المنتدى العالمي؟

■ هناك الكثير من الدلالات، أولها هناك اعترافي دولي بالمسلسل الاصلاحي المغربي، طبعا هذا لا يعني اننا أنهينا هذا المسلسل، حيث لا ينبغي أن ينسينا هذا الاعتراف ما نشتغل عليه في مجال الاصلاحات...بمعنى آخر لابد من الاستمرار في التصويت على كل القوانين الأساسية من وجهة نظر حقوق الانسان لتوطيد المسلسل الديمقراطي والديمقراطية المغربية، حيث أمامنا تحدي التصويت على قانون المسطرة الجنائية، القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، زيادة على قوانين أخرى.

كذلك من دلالات احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الاعتراف الدولي بدور ومؤهلات المؤسسات الوطنية في تنظيم حدث دولي، ولا أظن أن مراكش عرفت بعد مؤتمر " الكات" ملتقى بهذا الحجم من الكثافة العددية والتنوع، أيضا من الأمور التي يمكن اعتبارها دالة في هذه المحطة، هو توصلنا الى 42من التوصيات والخلاصات، وكل هذه الأمور تؤكد، بخلاف ما روج له من أن إعلان مراكش سيكون مجرد ورقة تذكر من حين لآخر، على دينامية وتنوع المجتمع المدني المغربي والمؤسسات الوطنية، مثل الهاكا والبرلمان وهيئة حماية المعطيات الشخصية، أو وسيط المملكة او هيئة محاربة الرشوة...هذه كلها هيئات خرجت بتوصيات تطرح أهدافا و إشكالات في المتابعة على المستوى الوطني والكوني.

■■ أوردت بعض الفعاليات المشاركة بعض الملاحظات حول التنظيم...ما تعليقكم؟

■ كما سبق أن قلت، كانت هناك هندسة لحدث سيحضره حوالي 5000 شخص...طبيعي أن تكون مشاكل .ويكون هناك خصاص في "الكاسكات"، في الترجمة....إضافة الى اضطراب المناخ..هذه كلها أمور، نعتبرها عادية، وقد تم تجاوزها بالصبر و التفهم من قبل المشاركين في تجربة نعتبرها مهمة، في وقت ننظم فيه كمجلس وطني لأول مرة ملتقى من هذا الكم، حيث أن أكبر ملتقى كنا نظمناه قبل حوالي سنة ونصف، كان فيه حوالي 600شخص...وتصور معي الفرق بين 600وبين ما يزيد عن 8000شخص، بمبيتها وأكلها ولوجيستيك الاشتغال..

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

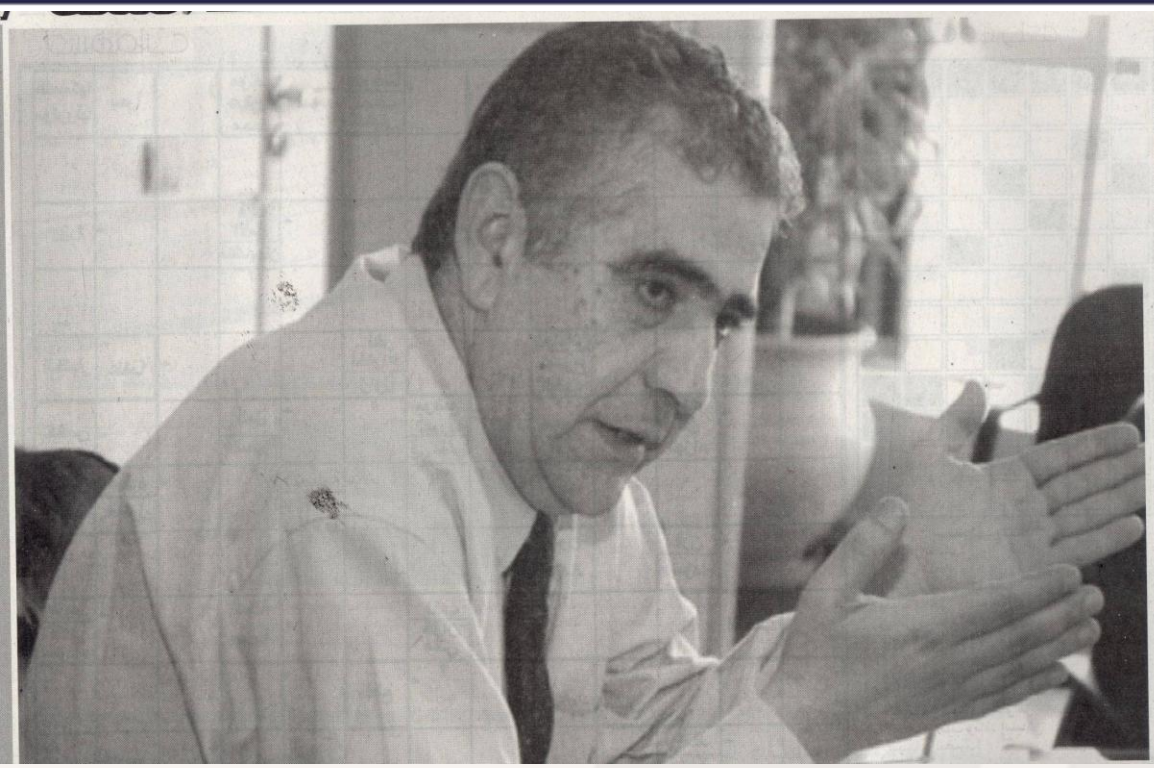

لابد من الاستمرار في التصويت على القوانين الأساسية من وجهة نظر حقوق الإنسان لتوطيد االديمقراطية المغربية

جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المنعطف

■■ الخلاصات والتوصيات التي تم الخروج بها من المنتدى...أكيد انها تطرح على المجلس الوطني تحديات جديدة...هلا أعطيتمونا فكرة حولها؟

■ فعلا خرجنا من مراكش بجملة من الخلاصات، وبقوة جماعية تستوجب ضمان متابعة حقيقية لهذه التوصيات، و هذا يعتبر لدينا في المجلس أحد أهم التحديات الكبرى، حيث لابد من المتابعة الجيدة لهذه النتائج والتوصيات والحفاظ على التعبئة الجماعية التي كانت في أشغال المنتدى.

■■ تم تنظيم المنتدى العالمي في مراكش..ألا تلاحظون أن هناك تركيز على مدينة مراكش في تنظيم مثل هذه التظاهرات ذات البعد الدولي..ألم يكن بالإمكان تنظيم الملتقى بغير مراكش ..أم أن هذا التركيز يندرج في سياق استراتيجية معينة، كإنعاش السياحة مثلا في هذه الجهة من البلاد؟

■ لا أعتقد أن هناك استراتيجية معينة تتحكم في التركيز على مراكش في تنظيم هذه التظاهرات الكبرى..السبب هو أنه لا وجود لأي خيار آخر غير مراكش بالنسبة لأية جهة ترغب في تنظيم تظاهرة بحجم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، لهذا ندعو الى بناء قصور مؤتمرات جديدة بعدد آخر من المدن المغربية تكون قادرة على استيعاب وتنظيم الملتقيات الدولية..فالمغرب، إذا كان يريد أن يكون شريكا في النقاشات العالمية، فيجب عليه أن يتملك الإشكاليات الحقوقية و البنيات التحتية، فعلى مستوى المترجمين مثلا، لدينا أقل من مائة مترجم، وهذه واحدة من الصعوبات التي وجدناها نحن مثلا في منتدى حقوق الإنسان، حيث كان لدينا 150نشاط، 120منها كانت في حاجة الى الترجمة.....

■■ مجموعة من الهيئات الناشطة في مجال حقوق الانسان في المغرب قاطعت أشغال المنتدى.. هل كانت لهذه المقاطعة من تأثير؟

■ أنا أعتبر أن تأثيرها الوحيد، هو مساهمتها إعلاميا في الإعلان والإشهار لمنتدى مراكش..علما أن هؤلاء الإخوان الذين أعلنوا مقاطعة، شاركوا في أشغال الحدث، وكلهم مسجلون عندنا...

بشكل عام، أنا أعتقد ان هناك خلط بين المحطات الوطنية والمواعيد الدولية، وأتاسف لكون الإخوان لا يفهمون أن هناك دولا أخرى لديها صعوبات أكبر في تنظيم مثل هذه المحطات...فموعد كهذا، يقتضي تقاسم المشاكل والآلام..والمحطة للتدليل على نجاحها، ناقشت جملة من الأمور المهمة جدا في مجال حقوق الإنسان، من قبيل المقاولة وحقوق الانسان بحضور خبراء هذه الإشكالية، وهذا يبرز مدى كيفية تحول المغرب الى طرف مشارك في بلورة وصناعة الآليات المقبلة.

ولو كان الانسان ينتظر أن تكون هناك جنة لحقوق الإنسان، لما كان هناك ملتقى حول حقوق الإنسان من أصله.

يعني بكلمة ملخصة أجندة الاصلاح كانت مطروحة قبل المنتدى، ونوقشت في المنتدى وستبقى في النقاش بعد المنتدى.

■■ لوحظ أن النقاش حول قضايا المرأة استأثر بالحيز الأكبر من اهتمام الفعاليات المشاركة في المنتدى..؟

■ هذا كان من اختيار فلسفة التنظيم، حيث أن النقاش مع اللجنة العلمية والمجتمع المدني جعل أن يشكل موضوع المرأة الأولوية الأولى، ثم جاءت الرسالة الملكية وعمقت الفكرة.

■■ كيف تنظرون الى محاولات توظيف البعد الحقوقي في قضايا سياسية ...؟

■ أنا أفضل أن أتطرق الى هذه الإشكالية بطريقة أخرى..وهي أننا في حاجة الى تقوية دور المجتمع المدني المغربي، أولا ما يلاحظ أن هناك مجتمع مدني حقيقي في هذا الوطن، ربما لا نظير له بدول الجنوب، الآن وصلنا الى حوالي 90الف جمعية، ثانيا، هذا المجتمع المدني يلعب دورا أساسيا حتى في تغطية بعض الخدمات المتعلقة بالفئات الشعبية في المجتمع المدني، وأقصد أعمال التضامن والمساعدة، حيث نجد عددا من الجمعيات تشتغل على امور لفائدة فئات لدى المجتمع المغربي تعيش مثلا واقع الهشاشة في مجال من المجالات، فغدا مثلا (السبت الماضي) عندنا ورشة دولية حول تمدرس الفتيات..أغلبية خدمات الإعاقة، تقدمها اليوم جمعيات المجتمع المدني، هذه كلها أدوار كبيرة ومهمة يلعبها المجتمع المدني، وسيلعبها بشكل اكبر في المستقبل، لأنه أصبحت هناك اليوم مقتضيات دستورية أعطت وطورت عدة بنود ونصوص حول الديمقراطية التشاركية..هناك صعوبات، نعترف أنها موجودة، وتتجلى أساسا في صعوبة التكوين والتمويل واللوجيستيك، حيث أن كثيرا من الجمعيات لها مشاكل حول المقرات، وأن 20في المائة من الجمعيات تشتغل بأقل من 5آلاف درهم سنويا.

كثير من الجمعيات لها مشاكل حول المقرات.. وأن 20 في المائة منها تشتغل بأقل من 5 آلاف درهم سنويا

إذن الهدف في الأفق يجب أن يكون هو تقوية المجتمع المدني، ولدينا الارضية ونقاش وطني متعدد، ومجتمع مدني بصعوباته وبوضعه الدستوري الجديد..لدينا بعض المشاكل التي رغم أهميتها، ليست هي الأساس، والمجلس الوطني سيصدر في هذا المجال قريبا مذكرة حول "الحرية الجمعوية".

■■ التمويل الأجنبي يطرح إشكالية ونقاشات بالتأكيد تعرفونها....كيف تنظرون الى ذلك؟

■ نعم، هناك بعض الناس يطرحون مشكل التمويل الأجنبي..أنا اظن أن الإشكالية ليست في التمويل الأجنبي الذي يجب أن يكون بطبيعة الحال في إطار القانون، ولكن الإشكالية الحقيقية يجب ان تكون في طرح كيفية تطوير التمويل الوطني..في هذا الإطار كانت قبل أشهر بعض الاجتماعات، وكان هناك حكم قضائي.

هذا من جهة، من جهة أخرى، يجوز للدولة أن تمنع هذا الاجتماع أو ذاك، وهنا يجب ان نتعلم اللجوء الى القضاء، والقضاء الإداري المغربي أكد في عدة مناسبات أنه يقوي الحرية....مع الاسف يتم اللجوء في بعض الاحيان الى الخطابات والشعارات التي لا تخدم المجتمع المدني.

الإشكالية الـ... يجب أن تكون... التمويل الو...

قضية أخرى، وتتعلق بالفرق بين المقاربة الحقوقية والمقاربة السياسية التي لها مشروعيتها...نحن محتاجون الى السياسة، نحن في حاجة الى الاحزاب السياسية، والى أناس يصوتون ويدخلون الى الأحزاب.

إذن المشكل ليس في السياسة..فالمقاربة الحقوقية، حينما نتكلم عن ظاهرة معينة، فيجب أن يكون هناك تحقيق دقيق في الأحداث التي نتحدث عنها، ثم يكون التكييف القانوني مضبوطا، ثم بعده نقدم مقترحات و توصيات للتفعيل، وهذه هي طبيعة العمل الحقوقي..من هنا نرى بضرورة تقوية القدرات كي تكون لدينا عشرات التقارير الى جانب التقارير التي تصدرها المؤسسة الوطنية التي لا أحد يشكك في مصداقيتها ومهنيتها، وأنا لا اتفق أن يكون هناك اختيار في الحقوق حتى لا تكون حقوق الانسان هي الحقوق السياسية المدنية، فهناك الى جانب هذا، حقوق الأطفال، حقوق الفتيات في التمدرس، حقوق المعاقين، حقوق المستهلكين..هذه أيضا "حقوق الإنسان".

■■ هناك مجموعة من الأوراش المفتوحة في مجال العدالة في المغرب.. هل هذه الأوراش تحترم في رأيكم المعايير الدولية لحقوق الإنسان؟

■ أريد في هذا الباب أن أذكر بأهمية النقاش الوطني حول إصلاح منظومة

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

العدالة والذي شاركت فيه عدد من الفعاليات...نقاش يؤكد على أن لدينا قدرة على النقاش التعددي السلمي..كان هذا النقاش حول العدالة، وآخر حول المجتمع المدني، وثالث حول الصحافة، حول المناصفة...يعني كانت هناك نقاشات، واليوم وصلنا إلى المرحلة الأساسية، وهي مرحلة القوانين، لدينا الآن مشروع قانون سيضمن استقلالية القضاء، هنالك كذلك النسخة الثانية لقانون المسطرة الجنائية، الذي أخذ فيه بعين الإعتبار مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من التحديات الكبرى كذلك في هذا الباب، يوجد القانون الجنائي، حيث يجب أن يكون مواكبا للتحولات الجارية في المجتمع الذي يتغير، مثلما تتغير الجريمة... فهذا أيضا تحدي..غير أن العدالة ليست كما نتصورها، فهي عملية معقدة تتجاوز القوانين،حيث يتداخل فيها التكوين بالاطلاع و المنتجات والتجارب القضائية للدول الأخرى و القانون المقارن الى غير ذلك.

■■ ما هي ملاحظاتكم حول تجاوب المغرب مع الآليات الأممية؟

■ يمكن القول هنا، أن المغرب اليوم من الدول الأكثر تفاعلا مع الآليات الأممية، حيث كان هناك تأخير في تقديم التقارير الرسمية، غير أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بعد إنشائها مكنتنا من خلال العمل الذي تقوم به من تدارك كل هذا التأخير، والتقارير المقبلة ستقدم في وقتها، وحتى تجربة المندوبية الوزارية كآلية أصبحت من الممارسات الفضلى التي توصي بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وأكيد أن الزيارات التي تقوم بها هذه الآليات للمملكة، وخاصة للأقاليم الجنوبية تعتمد في تقاريرها على التقارير الوطنية، وهذا يبرز أنه يجب أن نتفاعل مع هذه الآليات الأممية، وفي نفس الوقت تكون لنا القدرة على وضع الأصبع على الاختلالات الموجودة، وهذا هو التحدي الأكبر، لأن الآليات الأممية لا تكون إلا مرافقة لهذا المجهود الوطني الذي نؤكد عليه، و هي ممارسة فضلى، يمكن القول في سياقها أن هناك خارطة لتفعيل توصيات آليات الأمم المتحدة التي تمت بلورتها بتنسيق مع المندوبية الوزارية...يعني لدينا خارطة طريق، تتشكل أساسا من مقتضيات الدستور، ومما تبلوره المؤسسات الوطنية..حيث إذا جمعنا بين تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة والهاكا والوسيط...سنجد أن لدينا أكثر من 120تقريرا، وهي تمثل في بعدها خارطة طريق أخرى لتفعيل توصيات آليات الأمم المتحدة والاستعراض الدولي الشامل، وهذا ما يجعل اعتماد الحكومة للخطة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان مسألة أساسية، حتى تكون هناك آليات انسجام لئلا تضيع، وهذا تحدي آخر، لهذا إذا لاحظت أن المجلس الوطني ألح باعتماد سريع للخطة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي تم تحيينها مع

الإشكالية الحقيقية للتمويل يجب أن تكون في طرح كيفية تطوير التمويل الوطني

الدستور، وتمت بلورتها بطريقة تشاركية حقيقية، هي أمور كثيرة في هذا المجال تحققت لدى المغرب، تمكننا من طرح الأولويات وحتى مشاريع التكوين أو التمويل، و كل هذا يطرح في هذا الإطار المتعلق بالانسجام، عبر توزيع للأدوار بين مختلف الفاعلين.

■■ يلاحظ أن المغرب مازال متحفظا بخصوص المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية...ما تعليقكم؟

■ نحن أولا مع المصادقة، ومع إلغاء عقوبة الإعدام...ثانيا، هذه المسألة توجد اليوم في قلب النقاش الوطني، وقد كانت ورشة في الموضوع في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش، وهي مكملة للعدالة الوطنية، حيث إذا تم إصلاح القانون الجنائي الوطني والمسطرة الجنائية، سيكون الأمر جيدا سواء صادقت أو لم تصادق، لأن الهدف من العدالة الجنائية الدولية هو أن تكون مكملة للعدالة الوطنية.